تأثير الصدمات الاقتصادية على قطاع السياحة المصري

د. الطاهرة السيد حميه *

د. ياسر محمد جاد الله **

سعد سمير سعد سعيد ***

ملخص

بالرغم من الإزدهار الملحوظ الذى يشهده قطاع السياحة منذ مطلع الألفية الجديدة وتعاظم مساهمته فى الاقتصاد القومى ، إلا أن الآثار السلبية الناتجة عن الصدمات المختلفة التى إندلعت فى الاونة الاخيرة كان لها تأثير ملحوظ بالاقتصاد العالمى ، وقد أثرت بشكل ملحوظ على قطاع السياحة، ولقد بدات تداعيات الصدمات الاقتصادية على القطاع السياحى فى الظهور فى الفترة الأخيرة حيث أثرت تأثير كبير على أعداد السائحين الوافدين، بالإضافة الى تأثيرها على الإيرادات السياحية.

وقد واجه الاقتصاد المصرى العديد من الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية خلال العقود الاخيرة ، التى تنعكس آثارها بشكل واضح .على القطاعات الاقتصادية والأسواق المختلفة ، وخاصة قطاع السياحة ويرجع ذلك الى الطبيعة المتشابكة لمتغيرات الاقتصادية، (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات :2004-5).

الكلمات الافتتاحيه : الصدمات الاقتصادية – السياحة المصرية –الطلب الدولى على السياحة.

* أستاذ بقسم الاقتصاد و التجارة الخارجية بكلية التجارة وادارة الأعمال – جامعة حلوان .
** أستاذ بقسم الاقتصاد و التجارة الخارجية بكلية التجارة وادارة الأعمال – جامعة حلوان .
**** باحث بالماجستير بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال – جامعة حلوان .

Abstract

Despite the remarkable boom in the tourism sector since the beginning of the new millennium and the growing contribution of this sector in the national economy, but the negative effects resulting from the various shocks that erupted in recent times have had a noticeable impact on the global economy, especially on the tourism sector, and the repercussions of economic shocks on the tourism sector started to emerge in the recent period where affected a significant impact on the number of tourist arrivals, in addition to the impact on tourism revenues. The Egyptian economy has faced many internal and external economic shocks in recent decades, the effects of which are reflected clearly On the economic sectors and markets, especially the tourism sector due to the interlocking economic variables nature, (Information Center and decision support: 2004-5).

Key words: economic shocks – Egyptian tourism – international demand for tourism.

1- مقدمة

تمثل السياحة اليوم صناعة متكاملة، تتضمن التخطيط والإستثمار والتشييد والتسويق والتوزيع، وهى صناعة متعددة المراحل، تتفاعل مع قطاعات الاقتصاد الأخرى وتعتمد عليها، ولهذا فهى تعتبر عاملاً مساعداً لعملية التنمية الاقتصادية، وخصوصاً فى مجال البنية التحتية للاقتصاد، لذلك يلاحظ ما تقوم به الدول المتقدمة من توفير أسباب الجذب السياحى الإضافية لتلبية إحتياجات مختلف فئات السائحين ، مما يزيد من حجم مساهمة القطاع السياحى فى الناتج المحلى الإجمالى.

أما فى مصر فيلاحظ إنخفاض نصيب مصر من السياحة العالمية عامي 2013-2014 بالقياس إلى ما يتوافر لديها من مقومات سياحية، وذلك بالرغم من الإزدهار الملحوظ الذى يشهده قطاع السياحة المصرى منذ مطلع الألفية الجديدة وتعاظم مساهمته فى الاقتصاد القومى، إلا أن الآثار السلبية الناجمة عن الصدمات المختلفة التى إندلعت فى الآونة الأخيرة كان لها تأثير ملحوظ بالاقتصاد العالمى ، وقد أثرت بشكل ملحوظ على قطاع السياحة، ولقد بدأت تداعيات الصدمات على القطاع السياحى فى الظهور فى الفترة الاخيرة، حيث انخفضت أعداد الساحين الوافدين إلى مصر كما انخفضت الإيرادات السياحية مما يثير التساؤل حول إلى أي مدى تؤثر الصدمات الاقتصادية على الطلب الدولي للسياحة.

2- أهمية نشاط السياحة في مصر

1/2تأثير النشاط السياحي في حجم العمالة:

يتميز النشاط السياحي بقدرته على توليد فرص عمل بمعدلات كبيرة مقارنة بباقي الأنشطة الاقتصادية لإن النشاط السياحي بطبيعته يشكل قطاعاً قائداً من حيث روابطه الأمامية والخلفية

(محيا زيتون، 2002 : 100)، ولقد تأثر حجم العمل في مصر، بالصدمات التى مرت بها البلاد داخلياً، وخارجياً، إضافة إلى تأثره بنمو هيكل العمل بصفة عامة، ونمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهو ما أثر في تركيبة حجم العمل في الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومن بينها قطاع السياحة (زينب عليوة 2009: 79).

أما الفترة ما بين نهايات 2004 إلى 2008 فقد حدث تحسن ملحوظ في نسبة مساهمة السياحة في العمالة حيث وصلت إلى 5.8% و 6.4% على التوالى ويرجع هذا إلى الاستقرار النسبي في الأوضاع السياسية و الاقتصادية لمصر(زينب عليوة 2009: 80).

أما في الفترة بين 2009 و 2014 فقد حدث تذبذب في نسبة مساهمة نشاط السياحة في العمالة، حيث انخفضت نسبة المساهمة الكلية للسياحة في العمالة عام 2009 إلى -3.2%، ثم تحسنت بشكل بسيط عام 2010 لتصل إلى 1.4%، ولكن سرعان ما انخفضت بشكل جذري عام 2011 ابان أحداث 25 يناير لتصل نسبة المساهمة إلى -19.1% وتتحسن عام 2012 لتصل إلى 10% لتنخفض مرة أخرى عام 2013 إلى -14.1% وتتحسن تدريجيا عام 2014 بنسبة 7.8 (لمجلس العالمى للسياحة والسفر WTTC، 2015 :13).

2/2 تأثير النشاط السياحي في الناتج المحلى الإجمالى المصرى:

تعتبر زيادة ايرادات النشاط السياحى ضمن مكونات الناتج المحلى الإجمالى من أهم المؤشرات على رفع معدل النمو الاقتصادى، وتنبغى الاشارة إلى أن مساهمة النشاط السياحى فى الناتج المحلى الإجمالى تُحسب استناداً إلى ايرادات قطاع المطاعم والفنادق، الأمر الذى يعنى أن هناك ايرادات أخرى لا تدخل فى تقدير مساهمة ايرادات النشاط السياحى فى الناتج المحلى الإجمالى، ويتوقف تاثير الايرادات السياحية على الناتج المحلى الإجمالى فى كل من الأنفاق السياحى والمضاعف السياحى، حيث يؤدى نمو النشاط السياحى إلى زيادة ايرادات الخزانة العامة للدولة من خلال رسوم التأشيرات والضرائب على الأرباح التجارية (زينب توفيق: 2010،80).

في التسعينيات تذبذبت نسبة مساهمة الايرادات السياحية في الناتج المحلى الإجمالى حيث تعدت نسبة 1% من قيمة الناتج المحلى الإجمالى لكنها لم تصل إلى 2% وهو ما يناسب مع زيادة عدد السائحين الوافدين إلى مصر في تلك الفترة التى تراوح بين 2 و4.3 مليون سائح، وفي الفترة من 2000 إلى 2009 تراوحت نسبة مساهمة السياحة في الناتج المحلى الإجمالى ما بين 1 % و2% حيث لم ترتفع بقيمة كبيرة في أوائل القرن الواحد والعشرين نتيجة لأحداث 11 سبتمبر عام 2001 حتى عام 2004 ثم بدأت بالتحسن حتى عام 2009 (زينب توفيق 2009: 81)

أما في الفترة من عام 2009 إلى عام 2014 فقد تذبذبت نسبة مساهمة السياحة المباشرة في الناتج المحلى الإجمالى نتيجة الأزمة المالية العالمية عام 2008 وعدم الاستقرار السياسي في مصر في الفترة من 2011 إلى 2014، حيث انخفضت نسبة المساهمة المباشرة للسياحة فى الناتج المحلى الإجمالى عام 2009 لتصل إلى -1.5%، وتحسنت بشكل كبير عام 2010 لتصل إلى 4%، وسرعان ما تنخفض مرة أخرى عام 2011 لتصل إلى -18.9% ابان ثورة يناير، ويشهد عام 2012 تحسن بسيت نتيجة الاستقرار النسبي للاوضاع لتصل نسبة المساهمة إلى 7% ولكن تأتى أحداث 30 يونيو عام 2013 لتنخفض المساهمة مرة أخرى لتصل إلى -14.9%، وتتحسن تدريجيا عام 2014 لتصل إلى 5.7% (المجلس العالمى للسياحة والسفر WTTC، 2015 :. 12).

3/2 لمساهمة الإيرادات السياحية فى الصادرات:

يتكون الحساب الجاري من رصيد الميزان السلعي ورصيد ميزان الخدمات وحساب التحركات الرأسمالية وحساب المعاملات من جانب وأحد في ميزان المدفوعات، وبالنسبة للإيرادات السياحية فهي تتبع إجمالي قيمة الصادرات باعتبارها تمثل في حقيقة الأمر صادرات خدمية.

شهدت الفترة من 1986 إلى 1990 ارتفاع فى نسبة المساهمة الإيرادات السياحية فى اجمالي الصادرات حيث وصلت إلى 13% مما يوضح الأثر الفعال لهذا القطاع وذلك مقارنة بالفترة السابقة لها.

اما عن الفترة من 1991 إلى 1995 فقد استمرت ارتفاع نسبة الإيرادات السياحية فى اجمالى الصادرات الخدمية والسلعية ووصلت إلى 14% وقد استمر الارتفاع خلال الفترات من 1996 إلى 2000 والفترة من 2001 إلى 2005 حيث بلغت 16%و33% على التوالى وذلك على الرغم من حدوث تذبذب فى الإيرادات السياحية خلال تلك الفترة بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر وبعض الأحداث الارهابية الأخرى.

الا انه فى الفترة من 2006 إلى 2010 فقد شهدت انخفاض بسيط فى نسبة المساهمة الإيرادات السياحية فى الصادرات حيث وصلت إلى 21% مقارنة بالفترة التى تسبقها. وقد استمر هذا الانخفاض بشكل ملحوظ فى الفترة من 2011 إلى 2014 حيث وصلت إلى 19% ويمكن ان يرجع إلى ما شهدته الفترة من أحداث سياسية غير مستقرة أدت إلى تذبذب فى الإيرادات السياحية مما أثر على نسبة المساهمة الإيرادات السياحية فى الصادرات.

4/2 مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلى الإجمالى:

تعتبر إيرادات النشاط السياحي ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات على رفع معدل النمو الاقتصادى، وينبغى الاشارة إلى أن المساهمة النشاط السياحى فى الناتج المحلي الإجمالي تُحسب بناءًعلى إيرادات قطاع المطاعم والفنادق، الأمر الذييوضح أن هناك إيرادات أخرى لا تدخل فى تقدير المساهمة إيرادات النشاط السياحي فى الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقف تأثير الإيرادات السياحية على الناتج المحلي الإجمالي فى كل من الأنفاق السياحي والمضاعف السياحي، حيث يؤدى نمو النشاط السياحي إلى زيادة إيرادات الخزانة العامة للدولة من خلال رسوم التأشيرات والضرائب على الأرباح التجارية ,

3- تقييم مؤشرات النمو للسياحة فى مصر:

يعتبر قطاع الأعمال السياحى هو المسئول بالدرجة الأولى عن جذب الحركة السياحية الى مصر عن طريق ما يقوم به من دراسة للأسواق السياحية وتحديد مكامن الطلب السياحى على مصر، ووضع البرامج التى تكشف عن حقيقة الوضع التنافسى لسوق السياحة المصرى،

ومن ثم امكانية تحويل الطلب السياحى الكامن إلى طلب فعال (محمد ابراهيم عراقى: 2000، 498).

1/3 مدى تطور قدرات الجذب السياحى فى مصر (العرض السياحى):

1/1/3مؤشر إجمالى عدد الرحلات الوافدة إلى مصر :

بلغ عدد الرحلات السياحية الوافدة لمصر عام 2010 14730 رحلة سواء كانت برا او بحرا او جوا، وانخفضت اعداد الرحلات السياحية فى عام 2011 إلى 9845 رحلة، ويمكن ان يرجع ذلك إلى أحداث ثورة 25 يناير 2011، وقد زاد عدد الرحلات فى عام 2012 إلى 11532 رحلة ويمكن أن يرجع ذلك إلى ما شهده العام من نمو متزايد فى الأستثمار السياحى والتوسع فى العديد من الفنادق والقرى السياحية، وانخفضت مرة أخرى عام 2013 لتصل إلى 9464 رحلة ووصلت فى عام 2015 إلى 923.9 ألف سائح مقابل 859.9 ألف سائح خلال عام 2014. (مجمع من النشرات السنوية لاحصاءات السياحة، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء).

2/1/3مؤشر إجمالى الشركات السياحية وعدد العاملين:

تكاملا مع المنشآت الفندقية، شهدت مفردات العرض السياحي الأخرى تطورات ملموسة متوافقة معها، حيث زادت أعداد الشركات السياحية وأعداد العاملين بالارشاد السياحي بأكثر من الضعف خلال الفترة (2000–2014)، كما تزايدت المنشآت السياحية الخدمية (مطاعم / كافيتيريات / محلات ترفيهية)، فأن هناك ارتفاع متزايد خلال الفترات من 2000حتى 2012، ففى عام 2000 كان عدد الشركات السياحية 990 ألف شركة واستمرت فى التزايد حتى عام 2012 ووصلت الى 2198 ألف شركة سياحية. أما فى عام 2013 حدث انخفاض ملحوظ فى عدد الشركات السياحية ووصلت إلى 1254 ألف شركة سياحية، ويمكن أن يرجع ذلك إلى ما شهدته الفترة من عدم استقرار سياسى، ولكن حدث أرتفاع مرة أخرى عام 2014 ليصل عدد الشركات السياحية الى 2278ألف شركة(وزارة السياحة ،اعداد مختلفة)

2/3 مؤشرات النمو السياحى فى مصر (الطلب السياحى):

تتمثل مؤشرات النمو السياحي في مصر في ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي أعداد السائحين (السياحة الوافدة)، الإيرادات السياحية، والليالي السياحية، هذا وقد تعد الطاقة الإيوائية أحد المؤشرات إلا أنها لا تستخدم كثيراً.

1/2/3 مؤشرات السياحة الوافدة

بدأ نشاط السياحة المصري يظهر في بدايات عام 1983 حيث وصلت أعداد السائحين 1.4 مليون سائح ثم تطورت إلى 2.9 مليون سائح عام 1995(زينب عليوة 2009: 77)، وقد شهدت السياحة المصرية تقدماً ملموساً خلال العقد الماضي، حيث تضاعف أعدد السائحين الوافدين ثلاث مرات ليرتفع من 5.5 مليون سائح عام 2000 إلى نحو 14.7 مليون سائح عام 2010، غير أن انعكاس آثار ثورتى 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 أثرت على اعداد السائحين لتتذبذب حتى نهايات عام 2013، ثم بدأت في الارتفاع تدريجيا عام 2014 ليصل عدد السائحين إلى 9.9 مليون سائح محققا معدل نمو حوالى 4.2%، ووصل عدد السائحين القادمين فى عام 2015 إلى 9مليون سائح (وزارة السياحة : 3).

2/2/3 مؤشر الليالى السياحية وعدد المغادرين:

حققت أعداد الليالي السياحية زيادة متسقة مع أعداد الوافدين على مدار الاعوام 2000-2014، حيث يلاحظ ارتفاع مدة الاقامة من 6 ليالى عام 2000 إلى 10 ليالى في المتوسط عام 2014، ومن ناحية أخرى أرتفعت معدلات أعداد الليالى السياحية بشكل كبير حيث قفزت من 32.8 مليون ليلة عام 2000 إلى نحو 126.5 مليون ليلة عام 2009 ثم وصلت الزيادة إلى 147.8 مليون ليلة عام 2010، وانخفضت إلى 114.2 عام 2011 وأرتفعت في عام 2012 إلى 137.8 ثم انخفضت مرة أخرى عام 2013 إلى 94.4 نتيجة للأحداث السياسية الغير مستقرة ثم أرتفعت ارتفاعا طفيفا عام 2014 لتصل إلى 97.2 مليون ليلة.

3/2/3 مؤشر الايرادات السياحية

شهدت الفترة من عام 2000 الى عام 2010 نمواً ملحوظاً في حصيلة الدولة من النقد الاجنبي الصادر من انفاق الوافدين، حيث تنامت الايرادات السياحية من 4.3 مليار دولار عام 2000 إلى 12.5 مليار دولار عام 2010، إلا أنها سرعان ما انخفضت أثناء فترة الثورتين لتصل إلى 7.2 مليار دولار عام 2014 مسجلة معدل نمو بلغ حوالى 20% بين عامى 2013، 2014 وذلك نتيجة لارتفاع متوسط الانفاق من حوالى 65 دولار/ ليلة اثناء فترة الثورة إلى 74.4 دولار/ليلة.

***4/2/3* الطاقة الايوائية:**

تمثل الطاقة الايوائية فى كمية المعروض من الغرف الفندقية، والتى زادت من *114* ألف غرفة عام *2000* لتصل إلى *225.6* ألف غرفة عام *2010*، إلا أنها انخفضت إلى *199* ألف غرفة عام *2014* نتيجة لتعثر عدد من المشروعات وخروجهم من السوق أو دمجهم في مشروعات ويمكن ان يرجع ذلك الى ما سبق قوله بوجود انخفاض ملحوظ فى عدد الشركات السياحية خلال هذه الفترة، بخلاف حوالى *208* ألف غرفة أخرى كانت تحت الانشاء.

فقد شهدت الطاقة الفندقية (الطاقة الايوائية) فى الفترة 1986–1990 عن الفترة السابقة لها، حيث بلغت نسبة الزيادة فى عدد الفنادق13.6%، وزيادة فى عدد الحجرات بنسبة 33%، وأيضا زيادة فى عدد الأسرة بنسبة 31%.

هذا وتشير أرقام الجدول أنه فى الفترة من 1991 إلى 1995 استمرت الزيادة فى الطاقة الفندقية، حيث سجلت1383 فندق بمعدل زيادة قدرها 7.9% و63556 حجرة بمعدل زيادة 31.2%، و138265 سرير بمعدل 43.6%. الا أن البيانات فى الفترة من 1996 إلى 2000 تشير إلى انخفاض فى عدد الفنادق ليصل إلى 1339 فندق، إلا أنه لم تنخفض معه عدد الغرف أو الأسره

وذلك للتوسع في الفنادق القائمة، ويمكن أن يرجع ذلك الانخفاض إلى غلق بعض الفنادق العامة أو إندماج بعض الفنادق الخاصة مع بعضها، الأمر الذى كان له أثر على الطاقة الفندقية.

وبالنظر إلى الفترة من 2001 إلى 2005 فقد سجلت عدد الفنادق 1253 فندق فى تلك الفترة، حيث شهد انخفاضاً ملحوظاً عن الفترات السابقة، ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك الانخفاض إلى ما شهدته تلك الفترة من أحداث إرهابية وأهمها أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001.

اماالفترة من 2006 إلى 2010 فقد شهدت ارتفاع ملحوظ فى الطاقة الفندقية حيث وصل عدد الفنادق إلى 1441 بمعدل زيادة قدرها 15%، كما ارتفع عدد الحجرات إلى 147036 حجرة بمعدل زيادة قدرها 15%، كما ارتفع عدد الاسرة إلى 274455 بمعدل زيادة قدرها 10%.

وبالنظر إلى الفترة من 2011 إلى 2014 فقد سجلت عدد الفنادق انخفاضاً ملحوظ فى عدد الفنادق والحجرات حيث انخفض عدد الفنادق إلى 1233 بمعدل انخفاض 14.4% وانخفاض فى عدد الحجرات إلى 136787 بمعدل انخفاض 6% ويرجع السبب الرئيسي لتلك الانخفاض لما شهدته الفترة من من عدم استقرار سياسي خلال تلك الفترة بأكملها من أحداث 25 يناير و30 يونيو وغيرها.

5/2/3الشركات السياحية والارشاد السياحي:

بالإضافة إلى المنشآت الفندقية، شهدت مفردات العرض السياحي الأخرى تطورات ملموسة متوافقة معها، حيث زادت أعداد الشركات السياحية وأعداد العاملين بالإرشاد السياحي بأكثر من الضعف خلال الفترة (1982-2014)، كما تزايدت المنشآت السياحية الخدمية (مطاعم / كافيتيريات / محلات ترفيهية)، ويقدم الجدول رقم (3-2) أعداد الشركات السياحية ونسبة التغير فيها فى مصر خلال الفترة(1982-2014)، إلا أنه لم تتوافر بيانات سابقة لعام 2000 بالنسبة للإرشاد السياحي.

أما بالنسبة لأعداد المرشدين السياحيين فلم تتوافر بيانات عنهم حتى عام 2000، ولكن يلاحظ أن أعداد المرشدين السياحيين قد تضاعف ثلاث مرات منذ عام 2000 وحتى عام 2010.

ومن الجدول السابق يلاحظ ارتفاع فى أعداد المرشدين السياحيين منذ عام 2000 حتى 2014 حيث وصل أعداد المرشدين السياحيين إلى 6.1 الف مرشد سياحى واستمر أعداد المرشدين السياحيين فى الارتفاع حتى عام 2011 حيث وصل إلى 18.1 الف مرشد سياحى هو ما ارتفع بنسبة 7% عن عام 2010، إلا أن أعداد المرشدين السياحيين انخفض إلى 14.7 الف مرشد بنسبة انخفاض بلغت -18% عام 2012 واستمر فى الانخفاض النسبى حتى عام 2014، ويمكن أن يرجع ذلك إلى ثورة 25 يناير وما شهدته الفترة من أحداث وعدم استقرار سياسي و أمنى مما أثر على النشاط السياحي بالسلب.

4- تأثير الصدمات الاقتصادية على قطاع السياحة المصرى

لقد واجه قطاع السياحة المصرى خلال العقدين السابقين العديد من الصدمات سواء كانت محلية او خارجية ولا يختلف قطاع السياحة عن بقية القطاعات بتأثره بمثل هذه الصدمات، سواء كانت شديدة مثل أحداث 11 سبتمبر والأزمة المالية العالمية 2008 وثورات الربيع العربى، أو على المستوى المحلى كالأحداث الأرهابية المختلفة التى شهدتها جمهورية مصر العربية من التسعينيات حتى الان، وكذلك الامطار والسيول وهجوم اسماك القرش على السائحين فى شرم الشيخ.

ومن خلال التحليل السابق يتضح أن الفترات إلى تعرضت فيها السياحة للانخفاض هي الفترات التى قد حدثت فيها صدمة سواءاً كان على المستوى المحلى أو الدولى وكان من أبرزها :

1/4 الفترة من 1992 وحتى 1997:

شهدت الفترة ابتداء من 1992 اعمال عنف تقوم بها الجماعات الأرهابية تستهدف قطاعات جديدة ذات حساسية خاصة بالسياحة وتكرار الاعتداء على مراكز الشرطة، فقد وقع خلال تلك الفترة مجموعة من الحوادث الأرهابية.

وكان لهذه الاحداث اثر كبير على السياحة وقتها حيث انخفض الحركة السياحية إلى مصر من يناير إلى ابريل 1993 –وهو يعتبر موسم السياحة عادة– بنسبة 17.5% مقارنة بنفس الفترة من عام 1992، كما انخفضت عدد الليالى السياحية بنسبة 30%، وانخفضت نسب الاشغال الفندقى بنسبة تتراوح من 15–40%وظهرت نسبة البطالة فى هذا القطاع، كما قدرت الخسائر الناجمة عن الحوادث الأرهابية بحوالى مليار دولار خلال الفترة من أكتوبر 1992 إلى منتصف 1993 منها 800 مليون دولار بقطاع السياحة و200مليون دولار بالقطاعات الأخرى المرتبطة بقطاع السياحة (روبرتو ناصر وماركو عطا الله، 2015 : 3).

2/4 الفترة من 2000 وإلى 2009:

1/2/4 أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001:

تعتبر الحادثة من أكثر الصدمات الاقتصادية التى تعرض لها قطاع السياحة وخاصة وقوعها فى أغنى دول العالم،وقد ادت إلى اثار سلبية على السياحة العالمية عموماً والسياحة المصرية على وجه التحديد،فمن ناحية تراجع اداء السياحة العالمية بنسبة 1.3 بعدما حققت نمو وصل إلى 7% عام 2001 بشكل عام , و قدرت الحكومة المصرية الخسائر بنحو 2.5 مليار دولار (واضحة فى قطاعات السياحة والنقل والتصدير وقناة السويس)، بينما قدرها معهد التخطيط القومى بنحو 5.7 مليار دولار وانخفاض أعداد السائحين، حيث بلغ عدد السائحين4.4 مليون سائح، مقارنة بإجمالى أعداد السائحين الذين زاروا مصر خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2001، قد تجاوزت 5.5 ملايين سائح (روبرتو ناصر وماركو عطا الله، 2015 : 3).

وقد شهدت السياحة فى مصر تراجعاً قدرة 1506% عام 2001 بعدما حققت معدل نمو موجب قدرة 15% عام 2000, حيث شهدت الفترة من يناير إلى أغسطس عام 2000 تراجعاً قدرة 6.8% بينما شهدت الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر تراجعاً قدره 33.9% ووصلت نسبة التراجع إلى 54.5% فى شهر نوفمبر مقارنة بنفس الفترة من العام السابق (وزارة السياحة , مركز الحاسبات والمعلومات، اعداد مختلفة).

2/2/4 الأحداث الأرهابية

شهدت الفترة من (2000–2009) العديد من الأحداث الأرهابية التى اسفرت عن وجود قتلى ومصابين وكان من اهمها حادث انفجار فندق هيلتون طابا عام2004،حادث شرم الشيخ يوليو 2005،حادث دهب 2006 الى غير ذلك.

وقد أثرت هذه العمليات الأرهابية على إجمالى عدد السائحين الوافدين إلى مصر فى الفترة من يناير إلى أغسطس 2005، ما يزيد على 5 مليون سائح اجنبى بمعدل زيادة 805% بإجمالى 57.7مليون ليلة سياحية بمعدل زيادة 7% بالمقارنة بالفترة المناظرة من عام 2004.كما ادى إلى انخفاض نسبة الأشغال بنسبة 5% فبرغم الأحداث السلبية التى حدثت فى شررم الشيخ إلا أن مصر استطاعت تحقيق نمواً سياحياً بنهاية حيث انخفضت (روبرتو ناصر وماركو عطا الله، 2015 : 3).

3/2/4 الأزمة المالية العالمية 2008–2009:

شهد عام 2008 العديد من الظواهر الاقتصادية المتناقضة التى قلما تحدث فى عام واحد، مما أدى للعديد من الظواهر السلبية على الاقتصاد القومى خاصة بالنسبة للقطاعات عالية التعرض للعالم الخارجى والتوالتى تتضمن السياحة وهذا بالاضافة إلى الآثار على القطاعات الظ أخرى ولقد اعلنت مصر بالفعل في ديسمبر في عام 2008 إنخفاض الحجوزات السياحية للعام الجديد بنسبة تصل إلى 15 % والتي كان معظمها من جانب السائحين الوافدين من دول اوروبا، حيث تشكل السياحة الاوربية نسبة تصل إلى حوالى 80 % من سوق السياحة في مصر. ولقد قدرت (EFG–Hermes) الانخفاض المتوقع للسياحة بمصر بما يقرب من 18% في عام 2009 كما توقعت انخفاض معدلات الاشغال في الفنادق من 77% إلى 85%. (سعيد عبد العزيز،محمد جابر:6،2009).

تعرضت السياحة لمخاطر عدم التأكد والتقلبات الاقتصادية بسبب ان السياحة والسفر ينطويا فى الشق الغالب عليهما على مصروفات ترفيهية, كما ان كثيراً من الناس يميلون أثناء

الاوقات الاقتصادية العصيبة إلى الاحتفاظ بالنقد، حيث تعتبر السياحة فى مصر أحد القطاعات الديناميكية فى الاقتصاد المصرى اضافة إلى انها ترتبط مع العديد من القطاعات كما انها الاكثر تعرضاً لتقلبات السوق العالمي والطلب الخارجي (سعيد عبد العزي، محمد جابر:9،2009).

3/4 الفترة من 2011 إلى 2015:

1/3/4 ثورة 25 يناير 2011:

شهدت البلاد ثورتين شعبيتين متتاليتين 25 يناير و30 يونيو والتى أثرت بالسلب على الأداء الاقتصادى والسياحى للدولة بسبب الأحداث الأرهابية والمظاهرات والانفلات الأمنى، مما أدى لانخفاض ملحوظ فى حجم الإيرادات السياحية خلال العام المالى 2014/2013 بنسبة 47.9% مقارنة بعام2012 /2013 وذلك نتيجة للانخفاض الكبير فى أعداد السائحين القادمين بنسبة 34.7% (روبرتو ناصر وماركو عطا الله، 2015 : 3).

حيث بلغ عدد السائحين من كافة انحاء العالم 14731عام 2010 مقابل 12536مليون سائح عام 2009 اى بزيادة قدرها 17.5%، وكانت اوروبا الغربية من اكثر المناطق ايفاداً بنسبة 44.5% يليها أوروبا الشرقية بنسبة 31.3%، كما بلغ إجمالى عدد الليالى السياحية التى قضاها السائحون المغادرون 147385 مليون ليلة سياحية عام 2010 مقابل 126534 مليون ليلة سياحية عام 2009 بنسبة زيادة قدرها 16.5% حيث كان لأوروبا الغربية النصيب الأكبر فى عدد الليالى السياحية بنسبة 44.5% (الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، 2010).

وكان الانخفاض الأكبر عام 2011 حيث بلغ عدد السائحين الوافدين 9845مليون سائحاً مقابل 14731 مليون سائحاً اى بنسبة انخفاض قدرها 66.8% كما انخفض اعداد السائحين العرب الوافدين إلى مصر عام 2011 بنسبة انخفاض قدرها 13.9%، كما انخفضت اعداد الليالى السياحية التى قضاها السائحون المغادرون بنسبة 22.5%، وكان لأوروبا الغربية اكثر نصيب فى عدد السائحين المغادرين بنسبة 42.5% يليها أوروبا الشرقية بنسبة 31.2%(الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء،2011).

2/3/4 الأحداث الأرهابية خلال الفترة

شهد عام 2015 عدد من الأحداث الأرهابية التى أثرت على قطاع السياحة ومن أبرزها حادث معبد الكرنك، واغتيال النائب العام هشام بركات واتبعة تفجير للقنصلية الايطالية بوسطك القاهرة أ اعقبه مقتل 12 سائحاً مكسيكياً على يد قوات من الجيش بالخطأ بمنطقة الواحات، ثم سقوط الطائرة الروسية فى سيناء والتى اسفرت عن مقتل 224سائحاً جميعهم من الرووس، حيث اعلنت روسيا وانجلترا تعليق رحلاتها إلى مصر وسحب رعاياها، مما أدى إلى وصول نسب الاشغالات فى المناطق السياحية إلى أدنى مستوى لها لتبلغ 10-16% وهى نسبة لم تشهدها السياحة المصرية من قبل (الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، 2016).

ونتيجة الأحداث الأرهابية السابق ذكرها لقد تأثرت السياحة بتراجع قدرة 2.3% خلال عام 2015 حيث بلغ عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال العام 8.9مليون سائح خلال فترة يناير إلى نوفمبر 2015 مقابل 9.1 مليون سائح مقابل 90.1 مليون ليلة فى ذات الفترة من عام 2014 بتراجع قدرة 9.3%، حيث وصل السياحة 6 مليار دولار (وزارة السياحة، 2016).

5- اختبار تأثير الصدمات الاقتصادية على القدرات التنافسية للسياحة في مصر

1/5 الاطار العام للدراسة :

ويتمثل الهدف من ذلك فى اختبار تأثير الصدمات الاقتصادية على الطلب الدولى للسياحة في مصر باستخدام نموذج إنحدار غير خطي متعدد لدالة لوغاريتمية،كما تستخدم الدراسة نموذج الانحدار المتعدد لدالة غير خطية لاختبار تأثير الصدمات الاقتصادية على الطلب الدولى على السياحة في مصر. وقد تم اختيار الشكل اللوغارتمي للدالة لعدة اسباب منها، سهولة التقدير، بيان أثر الصدمات الاقتصادية على السياحة في وجود متغيرات اخرى تؤثر على الطلب السياحي، هذا فضلاً عن شيوع استخدام ذلك الشكل الرياضي في تقدير دوال الطلب السياحي في عدد من الدراسات مثل كل من (Witt and Witt,1992، Kulendran,

((Hamal, 1998 ،1995)) نقلا عن (سعيد عبد العزيز، 2009: 31) ، كما استخدمت دراسات أخرى نفس الشكل الرياضي مثل ((Haiyan S. and Stephen Witt, 2009 و دراسة (M.Thea Sinclair,2002) . هذا إلى جانب أن معلمات النموذج تكون لها دلالات عن المرونة لكل متغير.

2/5 تقدير دالة الطلب على السياحة:

تم تقدير دالة الطلب (DT) على السياحة باستخدام المتغيرات السابق ذكرها، حيث عدد السائحين القادمين الى مصر (TA)، كمتغير تابع للطلب الدولى للسياحة (DT)، بالاضافة إلى خمسة متغيرات اقتصادية مستقلة تتمثل في سعر الصرف (R)، الأسعار النسبية (RP) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى لكلا من الدول الولايات المتحدة و روسيا و فرنسا والمملكة المتحدة والمانيا وتم التعبير عنه بالرمز (GDPA)، و عدد الفنادق و القرى السياحية (NH)، والصدمات الاقتصادية كمتغير صوري وتم التعبير عنه بالرمز (ESH) لتصبح دالة الطلب في الشكل اللوغاريتمي التالى:

$$\log TA_{ijt} = c_0 + c_1 \log R_{jt} + c_2 \log RP_{I/jt} + c_3 \log GDPA_{it} + c_4 \log NH_{jt} + c_5 ESH_{it} + E_t$$

حيث i تعبر عن الدول المصدرة للسياح، j تعبر عن الدولة المستقبلة للسياح (مصر) ، و t تعبر عن عدد السنوات من (1981-2014). أما متغيرات النموذج فهى:

$\log TR_{ijt}$ = لوغاريتم الإيرادات السياحية (بالدولار) من المنطقة i إلى المنطقة j في الفترة t.

$\log R_{jt}$ = معدل الصرف بين الدولة المستقبلة j و الدول المصدرة i في الفترة t.

$\log RP_{I/j}$ = لوغاريتم مستوى الأسعار في دول المصدر i نسبة إلى دول المقصدj في الفترة t.

$\log GDPA_{it}$ = لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالدولار) للمنطقةi في الفترة t.

$\log NH_{jt}$ = عدد الفنادق والقرى السياحية في المنطقة j في الفترة t.

ESH_t = المتغير الصورى للصدمات الاقتصادية التى حدثت في الفترة t.

E_t= حد الخطأ العشوائى في الفترة t.

وتشير c_0 إلى ثابت المعادلة، c_6 ، c_5 ، c_4 ، c_3 ، c_2 ، c_1 فهي معلمات المتغيرات التفسيرية أو المستقلة.

6- النتائج:

استخدمت الدراسة تحليل السلاسل الزمنية لأعداد السائحين خلال الفترة (1981-2014) باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لاختبار تأثير الصدمات الاقتصادية على الطلب الدولي للسياحة في مصر. وأظهرت نتائج تقدير معادلة الطلب الدولي على السياحة فى مصر العلاقة بين الصدمات الاقتصادية والطلب الدولي للسياحة في مصر حيث أوضحت النتائج الآتى:

نتائج تقدير معادلة الطلب الدولى على السياحة فى مصر(1981- 2014)

المتغير	قيمة المعلمات Coefficients	T-Statistic	المعنوية
C (الثابت)	-20.46329	-1.754206	0.1012
Log R_{jt}	0.535742	1.245984	0.2332
Log $RP_{i/jt}$	-0.091672	-2.250849	0.0410
Log $GDPA_{it}$	2.545499	2.130805	0.0513
Log NH_{it}	-0.099605	-2.452194	0.1279
ESH_{it}	-0.098259	-0.808804	0.0322
R^2	0.941641	Adjusted R^2	0.920799
F-Statistic	45.17922	Prob(F-Statistic)	0.000000
D.W	1.788819		

- أن قيمة معامل التحديد المعدل $Adjusted\ R^2$ بلغ (0.92) وهو ما يدل على أن المتغيرات المستقلة والمتضمنة سعر الصرف، الأسعار النسبية، متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي، عدد الفنادق، والصدمات الاقتصادية تفسر92% من التغيرات في الطلب الدولي على السياحة في مصر (أعداد السائحين)، كما تشير قيمة اختبار دربن واتسون (D.W) إلى احتمالية عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي إلى حد ما، بالإضافة إلى أن قيمة اختبار F الإحصائي يدل على أن النموذج جيد وله قوة تفسيرية معقولة، وأن المتغيرات المستقلة مجتمعة معاً لها تأثير معنوي على الطلب الدولى على السياحة فى مصر خلال فترة الدراسة.
- كما تشير نتائج التقدير إلى أن سعر الصرف ليس من المتغيرات الحاكمة التى تؤثر على الطلب الدولى للسياحة في مصر وهو ما يدل على أن مصر تتمتع بمقومات سياحية متميزة تجعلها مقصد سياحي لا يتدخل سعر الصرف بدرجة ما في التأثير على قرارات السائح في الذهاب اليها من عدمه.
- وبالنسبة لمعامل الأسعار النسبية في مصر فقد كان له تأثير سالب كما هو متوقع، حيث ان الارتفاع فى السعر النسبي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض أعداد السائحين القادمين إلى مصر بـ 0.091%.
- وبالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي للدول المصدرة للسائحين فلقد كان له تأثير إيجابي كما هو متوقع حيث بلغت مرونته (2.5) وهو ما يعني أن التغير بنسبة 1% في نصيب الفرد من الناتج المحلى يؤدى إلى تغير 2.5% لأعداد السائحين القادمين إلى مصر. ويرجع ذلك إلى أن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى يعطي دلالة على زيادة دخل الفرد المتاح للتصرف الذى يمكن إنفاقه للقيام برحلة سياحية.

- أما عن تأثير عدد الفنادق فلقد أظهرت النتائج عكس ما تم توقعه، حيث أشارت إلى أن أعداد الفنادق ليست من المتغيرات الحاكمة التى تؤثر على أعداد السائحين القادمين إلى مصر.
- أما الصدمات الاقتصادية فكان لها تأثير سالب كما هو متوقع حيث بلغت مرونته (0.09) مما يؤكد أنه عند حدوث صدمة اقتصادية تنخفض أعداد السائحين القادمين إلى مصر، وهو ما يؤكد فرضية الدراسة بأن الصدمات الاقتصادية تؤثر سالباً على الطلب الدولى للسياحة في مصر.

ومن النتائج السابقة يتضح ان الدراسة التطبيقية تؤكد على وجود العلاقة السالبة بين الصدمات الاقتصادية والطلب الدولى للسياحة في مصر والتى تدل على أن حدوث الصدمات الاقتصادية يؤثر بصورة عكسية على أداء قطاع السياحة حيث تنخفض الإيرادات السياحية وأعداد السائحين الوافدين إلى مصر حيث يمثل كل منهم مؤشر من مؤشرات الطلب الدولي للسياحة.

لذا فإن نتائج الدراسة التطبيقية تثبت صحة فرضية الدراسة والتى والتى تتمثل فى **"تؤثر الصدمات الاقتصادية تأثيراً سالبا على الطلب الدولى للسياحة في مصر"**

7- قائمة المراجع العربية والأجنبية :

أولاً :المراجع باللغة العربية :-

1. زينب توفيق السيد عليوة(2014)," تقييم أثر النشاط السياحى فى النمو الاقتصادى فى مصر "**,مجلة البحوث الاقتصادية وعربية** , العدد 65، ص ص (21-40).
2. سعيد عبد العزيز على ,محمد جابر حسن السيد(2009)," تداعيات الازمة المالية العالمية على قطاع السياحة المصرى (السيناريوهات والحلول المقترحة)", **مجلة البحوث العلمية** , كلية تجارة , جامعة الاسكندرية , العدد 2, المجلد 46، ص ص (61-80).

3. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار(2006), "الاثار الاقتصادية لظهور مرض انفلونزا الطيور فى مصر", رئاسة مجلس الوزراء.
4. محمد ابراهيم عراقى (2000)،"**تحليل بيئة الاعمال بقطاع الاعمال السياحى فى مصر** "،المؤتمر السنوى الخامس بعنوان إدارة الازمات والكوارث " ، كلية تجارة ، جامعة عين شمس.
5. محيا زيتون(2010)," **آثار الازمة المالية /اقتصادية العالمية على قطاع السياحة فى مصر** ", مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار, رئاسة مجلس الوزراء.
6. وزارة السياحة ،"الحصاد السياحى 2015"، 2016 يناير .

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtI D=116425.Vr Eu1PlYrlU

ثانياً :المراجع الأجنبية

7. **World Travel and Tourism council (WTTC)**(2015), Travel and Tourism Economic Impact (2015), [internet], available from: http://www.wttc.org/research/monthly-updates/ accessed in 28/5/2012.
8. Hamilton, J., et al(1985)," historical causes of postwar oil shocks and recessions", **the energy journal,** vol.6, NO 1, pp 97-116.
9. Haiyan Song, et al(2009),"the advanced econometrics of tourism demand", Library of Congress Cataloging in Publication Data.
10. McIntosh, R. W., et al, (1995), "Tourism: Principles, practices, philosophies", **New York: John Wiley**, Seventh edition.
11. Mohamed, H. (2004), **GATS Potential Impact on Tourism (Egypt: case study)**, PH.D. Thesis, faculty of economics and political science, Cairo university, Cairo.